

سياسة مشاركة البيانات الحكومية





1- مقدمة

- 1.1. تضع هذه الوثيقة الضوابط والسياسات لمشاركة البيانات بين الجهات الحكومية وتدعم تنفيذ أفضل الممارسات والمعايير التي حددها نموذج المعلومات المرجعي لإطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية.
- 1.2. تقع على الجهات الحكومية المعنية بتقديم خدمات للجماهير مسؤولية ضمان استخدام البيانات الشخصية التي تمتلكها قانونياً، والتحكم بها بشكل صحيح، واحترام حقوق الأشخاص، ويكمن التحدي الأبرز في مشاركة البيانات في إيجاد التوازن المناسب بين الحاجة إلى مشاركة البيانات للمساهمة في تقديم خدمات ذات جودة وضمان حماية سرية البيانات.
- 1.3. على الرغم من أن هذه الوثيقة تتضمن المبادئ والضوابط الخاصة بمشاركة البيانات، إلا أنه يجب أن تستند الإجراءات والنماذج إلى نموذج المعلومات المرجعي لإطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية، ونموذج الحلول المرجعي لإطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية.

2. أهداف السياسة:

- 2.1. تحدد هذه السياسة المبادئ والمعايير للسلوكيات والممارسات المتوقعة من الجهات الحكومية وموظفيها وتنطبق على جميع أنواع البيانات القابلة للمشاركة، كما تعزز اهتمام والتزام المؤسسة بمشاركة البيانات من خلال تطبيق أفضل الممارسات.
- 2.2. تهدف هذه السياسة إلى دعم مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين بشكل أفضل، إلى جانب تسهيل تنفيذ خطة التحول للحكومة الإلكترونية في السلطنة وتشمل ما يلي:
 - المبادئ العامة لمشاركة البيانات.
 - الأسس القانونية لمشاركة البيانات.
 - الأغراض المشتركة لحفظ ومشاركة البيانات.
 - المسؤوليات المترتبة على الجهات الحكومية المعنية بمشاركة البيانات.
- 2.3. من المتوقع أن تُحدّد ترتيبات خاصة لمشاركة البيانات بين بعض الجهات الحكومية على حدة، وستحدد هذه الترتيبات أي من البيانات يمكن مشاركتها وكيفية مشاركتها وحفظها وللمن يمكن إعطاء تلك البيانات لنشاط محدد، كما ستتكفل الجهات المطالبة بمشاركة البيانات بمسؤولية وضع تلك الترتيبات. كما قامت هيئة تقنية المعلومات بتوقيع اتفاقية عامة مع بعض الجهات المالكة للبيانات مثل شرطة عمان السلطانية، وللحصول على معلومات أساسية خاضعة ضمن تلك الاتفاقية، يمكن التواصل مباشرة مع هيئة تقنية المعلومات.

3. نطاق تطبيق السياسة



تشمل هذه السياسة جميع الجهات الحكومية بسلطنة عمان بما فيها الجهات التي تتواصل مع الجمهور (مواطنين، ومقيمين، ومؤسسات تجارية)، وفي حين يتوجب على الجهات الحكومية توفير خدمات إلكترونية أساسية ومعلومات قيمة كجزء من خطة التحول للحكومة الإلكترونية، فإنها تقوم بجمع وإدارة كميات هائلة من البيانات، ولتحسين كفاءة إدارة البيانات الحكومية والخدمات الإلكترونية، فإنه من الضروري مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية المختلفة، لذا إن هذه السياسة تشمل جميع أنواع البيانات.

4. المسؤولية القانونية لمشاركة البيانات

- ينبغي على الجهات الحكومية الإلتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية السائدة في السلطنة مثل المرسوم السلطاني 2011/118 وخطة التحول للحكومة الإلكترونية المعتمدة من مجلس الوزراء.
- لأية أسباب استثنائية تقتضي عدم مشاركة البيانات ينبغي مناقشتها مع قسم تكامل الخدمات بهيئة تقنية المعلومات مع ضرورة وجود مبررات مقنعة تمنع مشاركة البيانات لاتخاذ القرار المناسب.

5. أغراض مشاركة البيانات

- 5.1. يجب على الجهات الحكومية مشاركة البيانات لأغراض مشروعة فقط، وستُحدّد مجموعة من الأغراض ذات الصلة بالترتيبات الخاصة لمشاركة البيانات بين الجهات الحكومية بشكل مستقل.
- 5.2. يجب على المعنيين بمشاركة البيانات استخدام معلومات غير دالة على الهوية عند مشاركة البيانات الشخصية بالطريقة المناسبة، كلما كان ذلك ممكناً
- 5.3. يجب على الجهات الحكومية ضمان أن تُتاح البيانات الشخصية عند طلبها ومشاركتها، وفقاً لمبدأ حاجة المعرفة المبررة فقط، وهذا يعني ألا يُسمح للموظفين الوصول إلى البيانات إلا في نطاق عملهم فقط، وقد لا يكون من الضروري الإفصاح عن جميع البيانات الشخصية المتاحة وإنما تلك البيانات ذات الصلة بغرض محدد بحيث يجب أن تخضع تلك البيانات إلى اتفاقية مشاركة البيانات الخاصة بين الجهات الحكومية.
- 5.4. كجزء من تقييم أي طلب مشاركة بيانات، يجب على الجهات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة على الشخص من جمع ونشر ومشاركة والإفصاح عن تلك البيانات الشخصية.

6. مبادئ مشاركة البيانات

- 6.1. وفي ما يلي مجموعة من المبادئ المُنظمة لعملية مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية:
 - يجب تقييم الفوائد والمخاطر المحتملة على الأفراد أو المجتمع من مشاركة البيانات أو عدم مشاركتها.
 - يجب الاحتفاظ بسجلات خاصة بالقرارات المعنية بمشاركة البيانات والأسباب ذات الصلة بها – فيما يخص مشاركتها من عدمه. فإذا كان القرار يسمح بمشاركة البيانات، فبالتالي ينبغي توثيق لماذا تمت مشاركة البيانات ومع من ولأي غرض.
 - يجب التأكد من أن البيانات التي قامت الجهة بمشاركتها ضرورية للغرض المحدد لها، ومع الأشخاص الذين يحتاجون إليها فقط، وما إذا كانت دقيقة ومحدثة، وما إذا تمت مشاركتها في الوقت المناسب، وبطريقة آمنة.
 - لأي طلب له علاقة بمشاركة البيانات، يجب تقييم ما إذا كانت هناك التزامات قانونية مترتبة على ذلك مثل: وجود شرط قانوني أو طلب محكمة، أو ما شابهها من الإلتزامات.



6.2. يجب على الجهات الحكومية القيام بما يلي:

- مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية حسب القانون.
- تكامل ومشاركة البيانات عن طريق الشبكة الحكومية الموحدة.
- التأكد من أن مشاركة البيانات تتم عن طريق وسيط التكامل من هيئة تقنية المعلومات فقط، وعدم إنشاء أية نقاط مباشرة لمشاركة البيانات، وللمعايير ذات الصلة بمشاركة البيانات، يرجى الرجوع إلى نموذج المعلومات المرجعي لإطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية ونموذج التطبيقات المرجعي لإطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية.
- نشر البيانات الأساسية الخاصة بالجهة الحكومية من خلال تطوير خدمات ويب خاصة بمشاركة البيانات.
- إنشاء خدمات الويب من أجل تسهيل عملية مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية وتقديم الخدمات الحكومية التكاملية
- الالتزام بشروط الأطر القانونية التي تحكم حماية البيانات.
- إعلام المستخدمين متى وكيف تُسجَل البيانات الخاصة بهم، وكيف ستستخدم.
- تبني مبدأ المرة الواحدة عند تسجيل البيانات، قدر الإمكان، لضمان عدم مطالبة الجهة الحكومية المواطنين والشركات بالمعلومات نفسها مرتين، على سبيل المثال: عند قيام المستخدم بتسجيل الدخول، لن تطلب الجهات الحكومية منه أية معلومات متوفرة في أنظمتها، فمثل تلك البيانات يجب طلبها من الجهات المعنية وليس من المواطنين أو الشركات حتى لا يقوموا بالإدلاء بها مرة أخرى مثل: رقم السجل التجاري المسجل في نظام استثمر بسهولة والمعلومات المسجلة في نظام السجل المدني.
- التأكد من تطبيق الإجراءات التقنية وغير التقنية المناسبة ذات الصلة بأمن المعلومات عند حفظ أو نقل البيانات الشخصية.
- عند مشاركة البيانات مع جهة غير حكومية، يجب على الجهة التي ستقوم بمشاركة البيانات الحصول على ترخيص خاص بأمن المعلومات من قطاع أمن المعلومات بهيئة تقنية المعلومات.
- تعزيز وعي الموظفين بسياسات وإجراءات مشاركة البيانات.
- تعزيز الوعي بأهمية الحاجة إلى مشاركة البيانات من خلال قنوات الإعلام المناسبة.

7. المسؤوليات المؤسسية والفردية

- 7.1. تقع على الجهات الحكومية مسؤولية تضمين هذه السياسة ضمن سياساتها المؤسسية الخاصة بمشاركة البيانات إن وجدت.
- 7.2. يجب على جميع الجهات الحكومية تعيين الصلاحيات والمسؤوليات ذات الصلة بمشاركة البيانات، وقد يشمل ذلك تحديد الأشخاص من أقسام مختلفة مثل قسم إدارة المخاطر وتقنية المعلومات ممن لديهم فهم كافٍ عن السياسات الخاصة بمشاركة البيانات.
- 7.3. يجب على الجهات الحكومية عند استلامها للمعلومات والبيانات كجزء من الترتيبات الخاصة بمشاركة البيانات، عدم مشاركتها مع طرف آخر أو جهة أخرى بدون موافقة الجهة المالكة للبيانات.
- 7.4. يتعين على الجهات الحكومية الالتزام بإجراءات الحماية لضمان التوازن ما بين الحفاظ على السرية ومشاركة البيانات بشكل صحيح كما يلي:
 - 7.4.1. التأكد من أن الموظفين واعين وملتزمين بما يلي:
 - مسؤولياتهم والتزاماتهم فيما يخص سرية المعلومات الشخصية الخاصة بالأشخاص الذين يتواصلون مع الجهة.



- معرفة جهة الاتصال التي يمكن الرجوع إليها والإجراءات المتبعة في حال مخالفة سرية البيانات.
- التزام الجهة الحكومية بمشاركة البيانات قانونيا ووفقا للأحكام المتفق عليها فيما يخص الترتيبات الخاصة بمشاركة البيانات.
- الالتزام بمبدأ مشاركة البيانات على أساس المعرفة فقط.
- مسؤولياتهم والتزاماتهم عند مشاركة البيانات مع طرف ثالث.
- 7.4.2. التأكد من أن البيانات المتاحة مسجلة بشكل صحيح من خلال:
 - وضع إجراءات خاصة بتسجيل تفاصيل البيانات المُشاركة، مزود البيانات، ومُستلم البيانات.
 - 7.4.3. التأكد من أن الأشخاص على علم بمن يمكن التواصل معه عند وجود أية استفسارات.
 - 7.4.4. أمن البيانات
- يجب على الجهات الحكومية التأكد من وضع إجراءات لحماية سرية وسلامة وإتاحة البيانات خلال جميع المراحل. كما ينبغي عليها الالتزام بإجراءات وسياسات أمن المعلومات التي نشرتها هيئة تقنية المعلومات.
- 7.4.5. جودة البيانات
 - يجب أن تكون البيانات المُشاركة بجودة عالية ويوصى بأن تتبع تلك البيانات إرشادات أساسية مُستخدَمة بواسطة الجهة الحكومية التي تُشارك البيانات. وإرشاد عام: ينبغي تطبيق المبادئ الستة التالية الخاصة بجودة البيانات:
 - الدقة: ينبغي أن تكون البيانات دقيقة بشكل مناسب للأغراض المقصودة لها، مبيّنة بوضوح وبأدق التفاصيل. كما يجب تسجيل البيانات مرة واحدة فقط، حتى إذا ما كانت ستستخدم في أغراض متعددة.
 - شرعية البيانات: يجب تسجيل واستخدام البيانات وفقا للمتطلبات القانونية ذات الصلة، بما في ذلك التطبيق الصحيح لأية قوانين أو تعريفات، بما يضمن تطابق البيانات عند مقارنتها خلال نفس الفترات الزمنية بين الجهات الحكومية المختلفة.
 - الاتساق: يجب أن تعكس البيانات دقة واتساق عملية جمع البيانات خلال جميع نقاط الجمع وخلال فترة زمنية معينة وما إذا كانت الجهة الحكومية تستخدم الجمع اليدوي أو أنظمة معتمدة على الكمبيوتر أو الطريقتين معا.
 - في الوقت المناسب- يجب جمع البيانات بأقصى سرعة ممكنة بعد الحدث أو النشاط، كما يجب إتاحتها للغرض الذي طلبت من أجله خلال فترة زمنية مناسبة. ويجب أن تكون البيانات متاحة بقدر كافٍ من السرعة والانتظام من أجل دعم الحاجات المعلوماتية والمساهمة في تقديم الخدمات الحكومية أو عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
 - صلة البيانات بالغرض المطلوب: يجب أن تكون البيانات المسجلة ذات صلة بالغرض الذي تستخدم من أجله، وهذا يتطلب مراجعة دورية للمتطلبات من أجل توضيح الاحتياجات اللازمة للتغيير.
 - الاكتمال: يجب تحديد متطلبات البيانات بوضوح بناءً على الاحتياجات المعلوماتية للجهة والإجراءات الخاصة بجمع البيانات ومدى موافقتها لتلك المتطلبات. كما أن مراقبة النقص، وعدم الاكتمال، أو التسجيل غير الصحيح، قد تعطي مؤشرات على جودة البيانات وقد تشير إلى بعض المشكلات في تسجيل عناصر بيانات محددة.



- 8.1. ستقوم هيئة تقنية المعلومات بالتعاون مع ممثلي الجهات الحكومية بمراجعة هذه السياسة سنوياً إلا إذا اقتضت تعديلات بعض القوانين والتشريعات مراجعتها قبل ذلك.
- 8.2. ستكون كل جهة حكومية مسؤولة عن مراقبة ومراجعة تنفيذ هذه السياسة والإجراءات ذات الصلة بها دورياً.
- 8.3. على كل جهة حكومية مسؤولية مراقبة ومراجعة الإجراءات الخاصة بمشاركة البيانات الشخصية لديها دورياً.

9. المخالفات

- 9.1. لا بد أن يكون لدى الجهات الحكومية إجراءات مناسبة للتحقيق والتعامل مع الوصول أو الاستخدام غير المخول أو غير المسموح به للبيانات الشخصية سواءً بقصد أو من غير قصد.
- 9.2. وفي حال مخالفة الضوابط والإجراءات التي نصت عليها سياسة مشاركة البيانات سواءً عن طريق الخطأ أو عمداً ، يجب على الجهة الحكومية حال اكتشافها لذلك أن تقوم بما يلي بدون أي تأخير:
 - اتخاذ إجراءات مناسبة كلما كان ذلك ممكن للتقليل من أي تأثيرات محتملة.
 - إبلاغ الجهة التي قامت بتوفير البيانات بكافة التفاصيل.
 - التحقيق في الأمر لمعرفة السبب.
 - اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الشخص المسؤول إن كان ذلك ممكناً
 - اتخاذ إجراءات تمنع من حدوث ذلك مستقبلاً.
- 9.3. عند الإبلاغ عن أية مخالفة، يجب أن تقوم الجهة الموفرة للبيانات والجهة المسؤولة عن المخالفة وأي جهات أخرى إن كان ضرورياً، القيام بتقييم التأثيرات المحتملة.
- 9.4. عندما تكون المخالفة خطيرة، يجب إبلاغ قسم تكامل الخدمات المشتركة بهيئة تقنية المعلومات. كما يجب أن تقوم الجهة الموفرة للبيانات والجهة المخالفة، والجهات الأخرى إن تطلب الأمر، بتقييم الأثار المحتملة إضافةً إلى تحديد والاتفاق على الإجراءات المناسبة.

10. الشكاوى

- 10.1. يجب أن تضع الجهات الحكومية إجراءات مناسبة للتعامل مع الشكاوى ذات الصلة بالإفصاح عن المعلومات. كما لا بد على الجهات الحكومية الاتفاق والتعاون على التحقيق في أي شكوى في حال كانت البيانات ذات الصلة بالشكوى مشتركة بينها. إضافةً إلى أنه ينبغي على الجهات الحكومية التأكد من أن إجراءات الشكاوى مُعلنة بشكل جيد.
- 10.2. في حال كانت الشكاوى تخص أكثر من جهة، يجب إخطار الجهات المعنية بمشاركة البيانات لكل جهة والتي ينبغي عليها التعاون مع جميع الجهات للتحقيق في الشكاوى المقدمة.



التوقيع

معالي د. أحمد محمد سالم الفطيسي/ رئيس مجلس إدارة هيئة تقنية المعلومات))
وقع على الوثيقة بالنيابة عن هيئة تقنية المعلومات:))
))
))
))
))